جامعة باجي مختار– عنابة

Université Badji Mokhtar – Annaba

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques et commerciale et Sciences de gestion

قسم الجذع المشترك

المحاضرة الرابعة في مقياس تاريخ الفكر الإقتصادي:

الفكر الإقتصادي المركانتيلي(التجاريون)

من إعداد الأستاذة نوي حياة

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك (كل المجموعات)

السنة الجامعية: 2025/2024

تمهيد:

ظهر في المنتصف الأخير من القرن 15م تيار جديد من الأفكار الاقتصادية أطلق عليه مؤرخو الفكر الاقتصادي اسم " مدرسة التجاريين "أو" الفكر الماركنتيلي Mercantilism، وقد ساد هذا الفكر حتى منتصف القرن 18 م في بريطانيا وفرنسا ثم امتد إلى غيرها من الدول الأوروبية الأخرى مثل إسبانيا والبرتغال وايطاليا.

وقد ساعد في ظهور هذا المذهب الإقتصادي تزامنا مع ظهور النظام الرأسمالي التجاري مجموعة من العوامل:

- الاستغلال المتزايد لرقيق الأرض.
- الإكتشافات الجغرافية.
- تراجع سلطة الكنيسة.
- ضعف النظام الاقطاعي وظهور الدولة القومية.

1- أسس الفكر الإقتصادي الماركنتيلي:

لم يتميز فكر التجاريين بالتحليل الاقتصادي الواسع أو المتعمق، لكنهم حاولوا تحديد بعض الظواهر الاقتصادية من خلال إيجاد إجابات حول تساؤلات مختلفة من أهمها: ما هي الثروة؟ وكيف يمكن زيادتها؟ وكيف يمكن توزيع الثروة بين البلدان المختلفة على مستوى العالم كله؟ وما هو سبب ارتفاع مستوى الأسعار الذي كان يمثل ظاهرة عامة في أوروبا؟.

ويمكن تلخيص أهم الافكار التي قدمها التجاريون في ما يلي:

- يجب أن تكون **الدولة قوية**، ويجب أن يكون الهدف من النظام الاقتصادي هو تحقيق تلك القوة ولهذا فقد سميت نظرية التجاريين بنظرية " الاقتصاد للقوة".
- **الثروة** هي أهم ما يحقق قوة الدولة وتقدمها الاقتصادي، والثروة عند التجاريين هي ما تحوزه الدولة من معادن نفيسة وعلى وجه خاص الذهب والفضة وليس ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات، ومصدر الدخل الاساسي ينحصر أساسا في التجارة[1]، ثم تأتي الصناعة وأخيرا الزراعة.
- اعتبر التجاريون أن **الثروة الكلية في العالم ثابتة**، ومن ثم فإنهم يرون أن ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثورة إنما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها، ومن هنا يمكن القول أن **نظرية التجاريين تتصف بالطابع الوطني والاستعماري** في نفس الوقت.
- يرى التجاريون أن زيادة القوة الاقتصادية للدولة تعتمد على **زيادة السكان**، والذي يؤدي إلى زيادة اليد العاملة ورخصها.
- فيما يخص ظاهرة ارتفاع **الاسعار** والتي كانت ظاهرة عامة في كافة البلدان الاوروبية في عهد التجاريين، فقد أرجعها جان بدان Jean Bodin لزيادة كمية النقود التي دخلت أوروبا على إثر زيادة تدفق الذهب والفضة إليها من العالم الجديد، فإذا زادت كمية النقود ارتفعت الاسعار وانخفضت القوة الشرائية للنقود، وهو بذلك يكون قد وضع أسس النظرية الكمية في قيمة النقود والتي لعبت دورا هاما في الفكر الاقتصادي اللاحق وظل مأخوذا بها حتى منتصف القرن العشرين.

[1] وهذا كان يتلاءم مع المرحلة التاريخية السائدة، حيث تطور الإنتاج السلعي بشكل كبير مما تطلب الحاجة الى النقود من اجل تبادل السلع، ومن هنا فإن التصدير هو النشاط الاقتصادي الاكثر ربحا.

- بالرغم من تقدير التجاريين للنقود واحداثهم مطابقة بينها وبين رأس المال، إلا أنهم طالبوا بتخفيض **سعر الفائدة** مستخدمين في ذلك آراء الكنيسيين في **محاربة الربا وأسعار الفائدة المرتفعة** لأن حسب رأيهم هذا من شأنه تشجيع التجارة.
- النظام الاقتصادي الذي ساد العديد من دول أوروبا كان قائما على **تدخل الدولة في كل جوانب الاقتصاد** اتقاء لتضارب المصلحة الشخصية، على اعتبار أن تدخل الدولة يؤدي إلى تحقيق التوافق والإنسجام بين أوجه النشاط الإقتصادي الذي يساهم بفاعلية في تحقيق الثروة الوطنية التي تكفل تحقيق قوة الدولة

2- السياسات الإقتصادية للتجاريين:

اعتمد التجاريون سياسات اقتصادية مختلفة طبقا لظروف كل بلد واختلاف الظروف السائدة، إلا أم محور الفكر الماركانتيلي كان بناء الدولة القومية وتنمية ثرواتها من خلال التجارة الخارجية وما تدره من معادن نفيسة للبلد.

أ- السياسة المعدنية في اسبانيا:

جاءت السياسة الاسبانية لتوجه جل اهتمامها للحصول على الذهب والفضة بصورة مباشرة مستغلة المناجم في مستعمراتها ولاسيما المكسيك والبيرو، حيث سنت إسبانيا مجموعة من القوانين لمنع خروج أو تصدير هذين المعدنيين إلى الخارج، ولجأت إلى تنظيم التجارة الخارجية بطريقة تكفل ذلك، ومن الإجراءات المطبقة نجد:

- إلزام السفن التي تنقل البضائع الإسبانية إلى الخارج برد قيمة تلك البضائع من الذهب والفضة.
- منع التجار الأجانب الذين يجلبون سلعهم إلى إسبانيا إخراج ثمنها نقدا خارج اسبانيا، بل يسمح لهم إنفاق حصيلتها في شراء سلع إسبانية.
- حصر خروج الذهب والفضة من اسبانيا في حالات محددة مثل: تسديد ديون الملك، الانفاق على البعثات المقدسة التي يرسلها الملك إلى الخارج

إن البساطة في السياسة التجارية الاسبانية جعلها توصف بالريعية، ولم تهيء الجو لزيادة القوى الإنتاجية مقارنة بانجلترا وفرنسا. فجرص اسبانيا الشديد على تجميع الذهب والفضة ادخلها في مشاكل اقتصادية ابرزها الارتفاع العام للأسعار الذي أضر بالطبقات الفقيرة التي تكون الغالبية الكبرى من الشعب.

ب- السياسة الصناعية في فرنسا:

أرادت فرنسا زيادة حصيلتها من التصدير فأولت القطاع الصناعي اهتماما كبيرا وكان هذا عنوان السياسة الاقتصادية التجارية الفرنسية التي قام بتطبيقها الوزير "كولبير" وارتبط تاريخ فرنسا الاقتصادي في القرن 17 م باسمه. والتي ترتكز على مجموعة من التدابير أهمها:

- فرض قيود كبيرة وعديدة في مجال الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية الأجنبية، من أجل حماية الصناعة الفرنسية الناشئة بالإضافة إلى منحها تسهيلات واعفاءات ضريبية.
- جلب كولبير الحرفيين المهرة من خارج فرنسا ومنع هجرة الحرفيين المهرة الفرنسيين للخارج.
- إنشاء شركات كبيرة تكون مهمتها الرئيسية تصريف المنتجات الصناعية في الخارج، وتشجيع الأفراد على الاكتتاب في رؤوس أموالها.
- إقامة جهاز للتفتيش الصناعي والرقابة على المنتجات الصناعية.

إن سياسة كولبير في تصنيع فرنسا بالرغم من النجاحات المحققة في البداية، إلا أنه أصبح عائقا أمام تطور فرنسا الاقتصادي اللاحق. وكان من نتائج هذه السياسة أنها ضحت بمصالح طبقة هامة من السكان وهي طبقة المزارعين وفرع هام من فروع الانتاج وهو الزراعة في سبيل تشجيع طبقة الصناع والصناعة. كما أن المركزية العالية لكولبير على الصناعة والتدخل التفصيلي في العمليات الإنتاجية من خلال القوانين كان لها آثارا سلبية على قطاع الصناعة في حد ذاته.

ج- السياسة التجارية في انجلترا:

وتقوم على الحصول على المعادن من الخارج عن طريق القيام بالتجارة بين الدول المختلفة (على خلاف اسبانيا وفرنسا)، وقد ساعد انجلترا على ذلك أسطولها التجاري الكبير ، إلا أن هذا لا يعني أنها اهملت القطاع الصناعي، بل أخذت الصناعة تنمو بدرجة لا تقل عن درجة نموها في فرنسا، وتمثلت هذه السياسة فيما يلي:

ولكن الاهتمام الرئيسي لحصول على المعادن النفسية منصب على التجارة، حيث

فرضت قوانين تحمي تلك التجارة، ومنها:

- تسهيل اعمال التجار من خلال تأسيس البورصة.
- تدخل الحكومة في بعض القطاعات الصناعية مثل قطاع النسيج من خلال توفير الحماية الجمركية وتسهيل حصولها على المواد الخام وتصريف منتجاتها في اسواق المستعمرات التابعة لها من أجل الحصول على الارباح.
- تصفية الصناعات الحرفية في جميع مستعمراتها حتى تتيح لصناعاتها رواجا واسعا.
- قانون الملاحة الذي أصدره "كروميل" سنة 1651، والقاضي بنقل البضائع بين انجلترا ومستعمراتها بسفن انجليزية حصرا، وعلى أن يكون ثلاثة ارباع العاملين بها انجليز. وذلك تشجيعا لبناء اسطول كبير يجلب لها المعادن النفيسة عن طريق ما يقدمه من صادرات غير منظورة.
- إعفاء السلع الانجليزية المصدرة من ضرائب التصدير.
- تخفيض أسعار الفائدة لتمكين التجار والمنتجين من الحصول على قروض بفوائد منخفضة.
- تخفيض أجور العمال لمساعدة صناعات التصدير على منافسة سلع الدول الاخرى.

أضرت هذه السياسة بسكان المستعمرات من النواحي الإقتصادية والإجتماعية، فقد كان بمقتضاه أن تشتري الدول الإستعمارية المنتجات بأسعار رخيصة وتبيعها للمستعمرات بأسعار مرتفعة مما أدى إلى إرهاق المستعمرات واستغلالها، وهو ما مهد لقيام الكثير من الثورات.

3- مساهمة المدرسة التجارية في تاريخ الفكر الإقتصادي:

- لا شك أن التجاريين قد خلصوا الأبحاث الإقتصادية نهائيا من الطابع الديني أو الاخلاقي الذي كان يميزها في العصور الوسطى.
- وهم وإن لم يصلوا إلى إرساء علم الإقتصاد بوصفه علما مستقلا، إذ أن يرى بعض الكتاب لا يرون في المذهب التجاري إلا سياسات إقتصادية لم ترتق إلى كونها أفكارا إقتصادية. إلا أنهم قد مهدوا الطريق للباحثين اللاحقين ليتولوا تلك المهمة.

- ساعدت المدرسة على قيام الدول الحديثة من الناحية السياسية فهي وجدت في فترة كان يجب فيها تقوية الدولة الناشئة لكي تقضي على سلطان أمراء الإقطاع وسيطرة الكنيسة مدعومة في ذلك من قبل رجال البرجوازية، وكان الذهب والفضة من أهم الوسائل التي يمكن عن طريقها الحصول على الأنصار من الداخل والخارج .
- ساعدت آراء التجاريين في تنمية التجارة والصناعة.
- أسهمت المدرسة – باهتمامها بالنقود – في خلق البنوك الأوروبية وتوسيع نشاطها المالي.

4- أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة التجارية في مجال التحليل الإقتصادي:

- أخطأ التجاريون في تحديد معنى الثروة، فالثروة ليست الذهب والفضة وإنما ثروة كل بلد في مقدرته الإنتاجية وفي مقدار ما يحققه فعلا من منتجات.
- سدد ديفيد هيوم الضربة الأولى للتجاريين من خلال تحليله للعوامل التي تحكم توزيع المعدن النفيس بين الدول الداخلة في علاقات تجارية. وفكرته الاساسية ان المعدن النفيس يتوزع دون الحاجة الى سياسة خاصة هادفة من جانب الدولة، فكل بلد يحصل على ذلك القدر من المعدن النفيس الذي يتناسب مع حجم نشاطه الاقتصادي، ويتحقق ذلك عن طريق العلاقة بين مستوى الاسعار في الداخل ومستواها في الخارج. وقد عرفت هذه الفكرة فيما بعد في النظرية الاقتصادية بنظرية التوازن التلقائي وأوضح أنها تقضي على الأسس التي يقوم عليها المذهب التجاري.
- لقد أثبت التحليل الإقتصادي خطأ المبدأ الذي نادى به التجاريون وهو إمكان الحصول بصفة مستمرة على فائض ايجابي في الميزان التجاري، ومن ثم إمكان الحصول على ذهب وفضة من الخارج بصفة مستمرة. فقد بين آدم سميث عدم إمكان ذلك لأن وجود فائض إيجابي بالميزان التجاري يؤدي إلى ورود النقود الذهبية من الخارج فيزيد التداول النقدي ويترتب على ذلك إرتفاع الأسعار في الداخل مما يجعل السلع الوطنية مرتفعة الثمن فيقل تصديرها للخارج، بل أن الإستيراد من الخارج سيزيد نظرا لانخفاض الاسعار الخارجية عن الاسعار الداخلية. ويترتب على نقص التصدير وزيادة الإستيراد ظهور عجز في الميزان التجاري ولتغطية هذا العجز لابد من إخراج الذهب للبلاد الأخرى.